

خاتمة بكيان

دستور جديد للبنان الجديد

حين لآخر ، كان من شأنها اضعاف الدولة حتى اطاحت بمعظم مؤسساتها فوق ما وقع .

وسواء كانت هذه الانقسامات نابعة من تباين في نظرة اللبنانيين الى القضايا الكبرى ، ام كانت مستوردة دخيلة ومن فعل اهل الفتنة من هنا وهناك ؛ فالواقع هو هو: لبنان الطائفي بصيغته التقليدية ارض خصبة لجميع المغامرات والتفرقة والفتنة وموقع لبنان الجغرافي في وسط منطقة تعج بالقضايا وبمشاكل لا تحصى يجعله عرضة - وسيجعله عرضة - لكل الوان المغامرة والفتنة .

اذن على اللبنانيين ان يختاروا صراحة :

- اما الإبقاء على النظام الطائفي المبني على الانتماء لدين او مذهب معين يحدد اشكال حياتهم العائلية والاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية والعمراية - وهذا النظام لا يتفق مع فكرة الدولة الموحدة ، واذ يكرس التعددية في المجتمع اللبناني فانه يستدعي اشكالا من الحكم تتفق والتعبير عن هذه التعددية .

- واما التطلع الى دولة موحدة يفصل فيها الدين عن الدولة ، فيمسي ولاء المواطن في المواطنة الى الدولة ومؤسساتها بمعزل عن انتمائه الى دين او مذهب . وهذا هو الطريق الذي سلكته معظم الدول المتطورة ، ان في الشرق ام في الغرب ، اذ انتقلت من مرحلة الدولة - الدين الى مرحلة الدولة المنفصلة عن الدين - ولم يؤد ذلك الى اضعاف الايمان او الممارسة ، بل ادى الى وضوح الرؤيا وسلامة الرابطة الروحية اذ سلم الدين من منعرجات السياسة وما يرافقها من سعي وصراع وفرقة ومناهة .

٣ - الفرضية الثالثة : الحل بين الواقع والرؤيا .

لبنان الجريح بعد سنتين من حرب شرسة لم تبق

بات من المسلم به ان الاحداث الاخيرة ، رغم كل سلبياتها ، كان من شأنها تسليط الاضواء على حقيقة لا يختلف فيها اثنان :

« ان احدا من اللبنانيين لن يسلم ، ايا كان شأنه واينما حل محله ، اذا لم يبادر اللبنانيون الى بناء دولة عصرية قديرة على مجابهة المصير » .
اما بناء الدولة العصرية فيفترض اتفاق كلمة اللبنانيين على بعض فرضيات :

١ - الفرضية الاولى : لبنان هو الوطن الذي لا بديل له

ان لبنان هو النطاق الحيوي الصحيح لعيش كل منا وعيش ابنائه في المستقبل المنظور .

استمرت الاحداث بشراسة ووقع ما وقع ، وكان خلالها اقرب المقربين ، واخواننا العرب واصدقائنا الاجانب في خندق ولبنان في خندق .

وقد ثبت ثبوت اليقين ان حماية اللبنانيين والدود عن ارواحهم وممتلكاتهم ومصالحهم وحياتهم لا يتم ، اذا استثنينا ما قدمته سوريا الشقيقة من عون في المرحلة الاخيرة ، الا عن طريق سلطة لبنانية والسلطة اللبنانية معناها الدولة اللبنانية .

اما الدولة اللبنانية فلا تقوم الا على اتفاق كلمة اللبنانيين ، كما اسلفنا ، على ان لبنان هو النطاق الحيوي الصحيح لعيش كل منهم وعيش اولادهم في المستقبل المنظور .

لبنان هو الوطن الذي لا بديل له .

٢ - الفرضية الثانية : - على اللبنانيين ان يختاروا

صراحة .

ان الانقسامات التي تؤدي الى الاقتتال الطائفي من

– المساهمة الواعية المسؤولة في مسيرة الحضارة ودعم الحق ، ليفيد اللبنانيون انفسهم أولا ويفيدوا محيطهم الاقرب فمحيطهم الابعد بتلك الطاقات التي جباهم الله بها عبر التاريخ في نضالهم المستمر في سبيل الحرية والكرامة .

وفي اعتقادي ان هذه الرؤيا لا تتحقق ، ولا يستقيم النضال في سبيلها ، الا عن طريق بناء دولة عصرية يؤمن فيها مع الزمن فصل الدين عن الدولة وتستكمل مؤسساتها شروط التنمية الشاملة المتكاملة ، ويدخل عندها لبنان في ركب الدول المتقدمة مستجيبا من جهة لنداء التاريخ بتحديث الايديولوجيا والمؤسسات مع تطور التكنولوجيا والمعطيات ، مستعيذا من جهة ثانية دوره الطبيعي في دنيا العرب ليؤدي شهادته الابدية في الوحدانية المسيحية الاسلامية .

واختتم كلامي بالملاحظات التالية :

١ – ايا كانت اشكال دستور الفسد ، لا بد من ان يتضمن فصلا خاصا يعبر عن المفهوم الحديث لحقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية .

ذلك انه من المسلم به علما ، وقد ثبت ذلك مجددا في احداث لبنان الاخيرة ، ان الحرية بالاحرف الكبيرة ، والحرريات على اشكالها ، من سياسية واجتماعية وعقائدية وثقافية ، لا قيمة كبيرة لها ان لم تستند الى حد ادنى من الرخاء والرفاهية ، يؤمن عند السواد الاعظم من المواطنين شعور الانتماء والتضامن الوطني .

من هنا اهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي لم يعد بالامكان اغفالها في اي دستور لدولة حديثة .

ولكن اذا سئنا : ما هو الحد الادنى المقصود لحقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية ، برزت امامنا فكرة ثانية الا وهي فكرة العدالة الاجتماعية .

٢ – العدالة الاجتماعية وما ادراك ما العدالة الاجتماعية ، لقد اختلف المؤلفون والمفكرون في تعريفها ولكن ، هنا ايضا ، ما من طرف امضى وافعل من الاحوال اللبنانية لتحديد مفهوم العدالة الاجتماعية .

تذكرون جميعا النقاش الحاد الذي كان يدور قبل الاحداث حول اوضاع العامل في لبنان والمقارنة بينه وبين العامل في سوريا الجارة . هنا كان العامل يتقاضى خمسا وعشرين ليرة يوميا ويطلق – او يطلق باسمه – شعار المحرومين ، وهناك في سوريا لم يكن اجر العامل يبلغ العشر ليرات ولم ينفك هذا عن كونه قنوعا راضيا مرضيا .

ومع التسليم بما في كل ظرف من تطفل واستغلال ، فان حقيقة واحدة لا يمكن انكارها : لقد كان العامل

لذلك نعتبر ان اي تحرك وطني هادف للخروج من الجمود والوهن الذي لا يزال يخيم على مؤسسات الدولة ويعتور الحياة العامة اللبنانية رغم مرور نيف وستة اشهر على الحوادث ، يجب ان ينطلق من قطبين واضحين : الواقع ، والرؤيا

والاخطار المحدقة بالوطن اللبناني في الايام المقبلة ،

ويخشى ان تعرقل – ان لم تفسد – الحلول المطروحة للقضايا المصيرية والامال المعقودة على الحوار .

ومن هنا ضرورة المبادرة اولا باول الى معالجة الواقع الذي نحن فيه معالجة سريعة في اقرب وقت ممكن . وحسبي ان اقول ان لبنان اليوم في فترة نقاهة وهو بحاجة الى الاستقرار اكثر من الازدهار ، وبحاجة الى جمع شمل بنيه اكثر من خوض معارك مساندة او مجابهة .

هذا ما يجب ان يعيه كل مواطن ويجب ان يعيه كل شقيق وكل صديق ، فلا يطلب من لبنان اكثر من طاقته والا عادت الازمة واستمر الاستنزاف فضعف الجسم وبئس المصير .

هذا من جهة الواقع الانبي .

اما الرؤيا ، فهي تطلع اللبنانيين في معظم فئاتهم الى بناء وطن رحب يستوعب كل ابناء لبنان ويؤمن للعدد الاكبر منهم :

– الرخاء والرفاهية في اطار من العدالة الاجتماعية .
– نظاما ديمقراطيا سليما .

مصدر الضعف في مجتمعاتنا وهو الباب الذي تلج منه معظم اسباب الوهن وانشقاق ، وان لبنان الغد هو لبنان العلمنة حيث الولاء للوطن وليس للطائفة ، فكيف السبيل الى تقادي تكرار المأساة والوقوع مجددا في الحلقة الجهنمية :

– دستور منزه من كل شوائب الطائفية .
– مجتمع مطبوع على التكتل الديني اوجد لنفسه مع الزمن نظاما تشريعيًا واجتماعيًا وسياسيًا مفعما ومشعبا بالروح والممارسة الطائفية .

دعوني اقول أن الجواب على هذا السؤال ليس فقط عند رجال القانون وعلماء الدستور بل عند الإحصائيين في مختلف فروع العلوم الاجتماعية ، عند المربين والمدرسين ، عند رجال الدين ورجال المال والاقتصاد ، عند اهل التخطيط وكل من بيده ان يساعد على إعادة اللحمة بين مختلف الفئات والمناطق والاحياء .

انها والحق يقال قضية الانسان اللبناني وهو محور كل تحرك ان باتجاه الخير اذا شاء وآمن ، أم باتجاه الشر ان هو انقاد لفريرة الطائفية المتأصلة فيه منذ القدم . اقول هذا واسوق المعادلة التالية لاني اعتقد صادقا انها بيت القصيد :

فاما ان نتوصل الى تحقيق المجتمع العلماني في الواقع وفي الممارسة اليومية – كهدف آخبر لشكل مجتمعنا وصيغته المستقبلية – والا فاننا نخدع انفسنا بالمطالبة بالغاء الطائفية في اوظائف وفي المظاهر السياسية .

لان البنية التحتية التي هي كنه المجتمع والقوى الفعالة التي تحركه اذا بقيت مرتبطة بالايديولوجيا الطائفية ، فان الانفساخ والانشقاق سيذمر قرنه . آجلا ام عاجلا وسوف نعود – تحت اشكال قانونية قد تختلف عن الاشكال الماضية – الى تكريس وضع طائفي سيجد سبيله الى النصوص ان بقي حيا في النفوس .

لست متفائلا ولست متشائما ولكني انتظر بشيء من الحذر بوادر الحوار الوطني الذي خلاله ستحدد مختلف الفئات اللبنانية موقفها من هذه الاختيارات الصيرية – شأن العلمنة – التي يشرف هذه الندوة انها وضعتها في طليعة اهتماماتها واعلنتها للملا يوم كان الظلام يكتنف العقول والاذهان .

خاتمة شيبك بابكيان
نائب بيروت

اللبناني على حق في ان يشعر بالحرمان (مهما بلغ اجره النسبي) ازاء بعض المظاهر المخزية في المجتمع اللبناني : من مضارب يراه يحقق ثروة بين ليلة وضحاها بشراء قطعة أرض وبيعها .. دون ان يفيد المجتمع بارة واحدة ضريبة او مساهمة ، الى ثري كبير يستنكف عن كل موجب مدني واجتماعي يصرف ثروة كاملة في حفل عرس او ترف .

ان مجتمع الغد لا يمكن ان يكون شبيها بمجتمع الامس ، نعم نحن ننظر الى لبنان حركي وديناميكي يحتفظ فيه الفرد باقصى حد من حرية التحرك والمبادرة للخلق والبناء . الا اننا نتنظر ايضا ان يكرس الدستور مساواة صحيحة بين اللبنانيين امام الاعباء المالية والاجتماعية ، والمساواة الصحيحة هنا ، كما عرفها ارسطو « ان تعامل الاشياء غير المساوية بطريقة غير مساوية » . ولعل في ذلك اقرب تعريف للعدالة الاجتماعية بمفهومها الحديث .

٣ – واخيرا ملاحظة استمدها من لقاء كان لي شرف المساهمة فيه في ندوة تجمع لبنان الواحد ، وتجمع لبنان الواحد كما تعلمون كرس نفسه ، شأن هذه الندوة الكريمة ، لابرار كل ما يجمع اللبنانيين ونبد ما يفرقهم . وملاحظتي : على كل من يعمل في التخطيط لاشكال الحكم في المستقبل ووضع تعديل للدستور او صيغ جديدة له ان لا ينسى المفارقة التاريخية التي حلت بالواضع الدستورية في الماضي ، عند نشأة الدولة اللبنانية .

دستورنا ، اعني دستور ١٩٢٦ ، منزه او يكاد من اي اثر او نص او تدبير يتعلق بالطائفية او بالتمييز ، فمن اصل مواده ال ١٠١ لا ذكر للطائفية الا في المادتين ١٠٩ و ٩٥ (في باب الاحكام المؤقتة) .

اما باقي احكام الدستور فكلها تنص على المساواة المطلقة بين اللبنانيين في الحقوق والواجبات . ولكن ما الذي حل بهذا الدستور في الواقع ؟

الدستور لم يطبق بل عومل بعكس ما تضمن وخلاف ما اوصى به فادخلت الطائفية حيث لم يكن طائفية ، وافسح في المجال امام التمييز حيث لم يكن تمييز ،

ولو تسنى لنا متسع كاف من الوقت ، لاطهرنا كيف ان الحياة السياسية في لبنان تميزت بشكل يكاد يكون مستمرا بالخروج على احكام الدستور وبنشوء دستور مواز او موارد (يشكل قوانين وانظمة وميثاق) ولجعت عن طريقها الطائفية كل ميادين حياتنا السياسية وضربت حول المواطن طوقا ربي وترعرع في ظله فصعب عليه تجاوزه .

والآن ، اذا كنا متفقين على ان النظام الطائفي هو